BANK

تقرير مجلس الإدارة المالى

عن السنة المالية لعام

2022

أعضاء مجلس الإدارة

أهم المؤشرات المالية

aiBANK

التقرير المالى المفصل

تقرير مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

السادة المساهمون:

يسر مجلس إدارة بنك الاستثمار العربي أن يقدم لسيادتكم تقريراً عن أعماله عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، حيث يعتبر عام 2022 هو حصاد عامين سابقين لإتمام إجراءات صفقة الاستحواذ والتي بموجبها تم زيادة رأس المال ليصبح رأس المال المرخص به 20 مليار جم ورأس المال المصدر 5 مليار جم لتمكين البنك من الاستمرارية والمنافسة في السوق المصرفي المصري، فقد صدرت موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 2021/5/19 على اعتماد الإجراءات التي تمت في شأن صفقة الاستحواذ وإعادة الهيكلة القانونية للبنك ودخول مستثمرين جدد ليصبح البنك شركة مساهمة مصرية تحت مظلة القانون 159 لسنة 1981 مع إعادة اصدار نظامه الأساسي ومن ثم تغيير هيكل المساهمين ليصبح:

- **المجموعة المالية هيرميس القابضة (يمتلك 51% من رأسمال البنك)**
- **صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي (يمتلك 25% من رأسمال البنك)**
- **بنك الاستثمار القومي (يمتلك 24% من رأسمال البنك)**

وفى ضوء ذلك وبعد موافقة البنك المركزي المصري على ترشيحات السادة أعضاء مجلس الإدارة، اعتمدت الجمعية العامة العادية للبنك بتاريخ 2022/4/16 الترشيح الجديد لمجلس الإدارة، وتم انعقاد الجلسة الإجرائية لمجلس الادارة بتاريخ 2022/4/28 والتي تم فيها تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

م	اسم عضو مجلس الإدارة	ممثل المساهمين من الأشخاص الاعتبارية	صفة العضوية	أعضاء ذوى الخبرة
1	طارق قابيل محمد عبد العزيز قابيل	صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي	رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي	
2	تامر عادل حسن على سيف الدين	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس الإدارة المنتدب	
3	هشام محمد عبد العال	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
4	كريم على عوض صالح سلامة	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
5	محمد خالد محمد عبد الخبير	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
6	ندى محمد رفيق شوشة	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
7	أحمد جلال الدين عثمان إسماعيل	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
8	ايمان محمود عبد العزيز محمود	المجموعة المالية هيرميس القابضة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
9	أيمن محمد الطيب محمد سليمان	صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
10	نيفين عمران عبد السلام الشافعي	بنك الاستثمار القومي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
11	حنان حسين على البرلسى	بنك الاستثمار القومي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	
12	د. محمد سامح أحمد محمد عمرو بندر		عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	مستقل
13	طارق محمد محرم فهيم		عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	مستقل

وطبقا لتعليمات حوكمة البنوك تم تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد اختصاصاتهم على النحو التالى:

1- لجنة المراجعة

تشكيل اللجنة

- **الاستـــاذ / طـــارق محمـــد محـــرم فهيـــم** **رئيســـاً**
- **الاستـــاذ / محمد خالد محمد عبد الخبير** **نائبـــاً**
- **المهندس / طارق قابيل محمد عبد العزيز** **عضـــواً**
- **الأستـــاذة / منـــى أحمـــد رمضـــان** **مقـــررا**

ويتم دعوة رئيس المراجعة الداخلية ورئيس الرقابة الداخلية ورئيس الحوكمة والالتزام.

اختصاصات اللجنة

1- تقوم اللجنة بإعداد تقرير سنوي عن أعمالها وتوصياتها يقدم إلى مجلس الادارة، كما يتم موافاة البنك المركزي المصري بصفة ربع سنوية بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة متضمن أهم الملاحظات والإجراءات المتخذة.

2- متابعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية بالبنك، وتحديدا فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم رئيس وحدة المراجعة الداخلية بالبنك برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

3- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.

4- إبداء الرأي في شأن الأذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.

5- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير التفتيش الداخلي، والمسئول عن الالتزام بالبنك، ومراقبي الحسابات والمسئولين المختصين، وكذلك ما يرى أى من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.

6- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.

8- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير التفتيش الداخلي ومراقبي الحسابات وكلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

9- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.

10- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة التفتيش الداخلي بما فى ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية فى البنك ومدى الالتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدى استجابة إدارة البنك لها.

11- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.

12- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.

13- مراجعة تقرير إدارة التفتيش الداخلي بالبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوى تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
14- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أى انخفاض في هذه القيم وإبلاغها لمجلس إدارة البنك لاتخاذ قرار بشأنها.
15- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي المصري والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
16- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
17- دراسة ملاحظات البنك المركزي المصري الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
18- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقاريرهم على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهم الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
19- يكون للجنة المراجعة دور هام وفعال فيما يخص العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك والتنسيق معهم كذلك توفير سبل الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين واللجنة وتتحمل اللجنة المسئولية المباشرة عن التالي:
- اقتراح تعيين المراجعين الخارجيين أو عزلهم وكذلك تحديد أتعابهم ومكافآتهم.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع المراجعين الخارجيين.
- استلام تقارير المراجعة والتأكد من اتخاذ إدارة البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات والقوانين السارية.
20- يتم موافاة البنك المركزي المصري ـ بصفة ربع سنوية ـ بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المنصوص عليه بالمادة 82 من القانون رقم 88 لسنة 2003 والمادة 28 من اللائحة التنفيذية لذات القانون والذي يتضمن أهم الملاحظات والإجراءات المتخذة أو أي موضوعات ذات أهمية.

2-لجنة المخاطر

تشكيل اللجنة

- **الاستاذة / حنان حسين على البرلسي** — **رئيساً**
- **الاستاذة / ايمان محمود عبد العزيز** — **نائباً**
- **المهندس / طارق قابيل محمد عبد العزيز** — **عضواً**
- **الاستاذ / طارق محمد محرم فهيم** — **عضواً**
- **الأستاذة / منى أحمد رمضان** — **مقررا**

ويتم دعوة (مدعو دائم) كل من:
1- الأستاذ /تامر عادل سيف الدين.
2- الأستاذ/ محمد خالد عبد الخبير.
3- الأستاذ رئيس مجموعة المخاطر.

اختصاصات اللجنة

1- متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، حيث يقع على عاتق الإدارة العليا للبنك مسئولية وضع هيكل وظائف إدارة المخاطر، وتحديد مهامها التي يتعين عرضها على لجنة المخاطر وموافقة مجلس الإدارة عليها.

2- الحفاظ على استقلالية وظيفة إدارة المخاطر بالبنك عن باقي الوظائف التنفيذية وكافة الأنشطة الأخرى.

3- يقوم البنك بتقييم ربع سنوي على الأقل لجميع المخاطر لديه، وعلى الأخص مخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان وما تم من إجراءات في شأنها والإجراءات المتخذة لمواجهة ما يستجد من مخاطر، ويعرض التقييم على اللجنة ويعتمد من مجلس الإدارة في أول اجتماع تال لها.

4- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دورياً وكذلك التأكد من جدية تلك الضمانات وقيمتها وسند ملكيتها وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم.

5- يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته الرقابية والإشرافية فيما يتعلق بكل من: -

- وضع حدود لمستوى المخاطر التي يقبلها البنك (The risk appetite) بكافة أنواعها على أن تتم مراجعة هذه الحدود مره كل سنة على الأقل وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- يكون من أهم اختصاصات اللجنة متابعة وظيفة إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الإلتزام بالاستراتيجيات والسياسات المشار إليها في البند اللاحق، وذلك من خلال التقارير المرسلة لها من قطاع المخاطر.
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة والسياسة الاستثمارية للبنك ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك.
- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وتقييم فاعليتها باستمرار.
- تقييم ومراجعة إجراءات عمل قطاع المخاطر في تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المحيطة بالبنك والتي تتضمن: -
  - مخاطر الائتمان.
  - مخاطر السوق.
  - مخاطر السيولة.
  - مخاطر التشغيل.
  - دراسة التقارير الدورية الصادرة عن قطاع المخاطر.

3- لجنة الحوكمة والترشيحات

تشكيل اللجنة.

- **الاستاذة / ندى محمد رفيق شوشة** — **رئيساً**
- **الاستاذة / نيفين عمران عبد السلام** — **نائباً**
- **الدكتور / محمد سامح عمرو بندر** — **عضواً**
- **الأستاذة / منى أحمد رمضان** — **مقررا**

ويتم دعوة رئيس الحوكمة والالتزام بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة.

اختصاصات اللجنة

1- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
2- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الادارة.
3- إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة دورية.
4- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببنود الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
5- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.
6- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
7- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد احد الأعضاء.

4- لجنة المرتبات والمكافآت

تشكيل اللجنة

- **الدكتور / محمد سامح عمرو بندر** — **رئيساً**
- **المهندس / طارق قابيل محمد عبد العزيز** — **نائباً**
- **الاستاذ / كريم على عوض صالح** — **عضواً**
- **الاستاذ / أيمن محمد سليمان** — **عضواً**
- **الأستاذة / منى أحمد رمضان** — **مقررا**

ويتم دعوة رئيس الموارد البشرية بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة.

اختصاصات اللجنة

1. تكون اللجنة مسئولة مسئولية مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية واسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، آخذا فى الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
2. ضرورة الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية) من حيث الإثابة وتحدد وفقا لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
3. تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
4. مراجعة خطة تجهيز الصف الثانى للإدارة العليا والمدراء

5- تكون اللجنة مسئولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دوريا وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمنا الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية واسهم التحفيز وآية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.

6- يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها عند القيام بأعمالها ما يلي:

أ) أن يتم أخذ أهداف البنك طويلة الأجل فى الاعتبار لدى وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.

ب) عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية فى المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.

ج) إمكانية التحكم فى حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك على تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك.

د) تحديد حجم الأجور المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناء على حجم المخاطر التى يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.

ه) في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب ان تكون وفقا للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات.

و) بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقا لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.

5- لجنة الرقابة الشرعية

تشكيل اللجنة

- **الأستاذ الدكتور/ علـى جمعـة محمـد** — **رئيســاً**
- **الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضى** — **عضــواً**
- **الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب عوضين** — **عضــواً**
- **الأستــاذ/هشــام محمد عبد العـال** — **عضــواً**
- **الأستــاذة / منــى أحمــد رمضـان** — **مقــرراً**

ويتم دعوة المسئول عن القطاع الإسلامي بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة.

اختصاصات اللجنة

- المشورة وعرض جميع المسائل والموضوعات التي تتعلق بأعمال الفروع الاسلامية بالبنك وبيان مدى توافقها لأحكام الشريعة الاسلامية.
- مراجعة كافة معاملات وأعمال الفروع الاســلامية بالبنك وذلك للتحقق من مطابقة التنفيذ لما تم اعتماده بمعرفة الهيئة.
- عرض الموضوعات والاعمال التي لم تعرض على الهيئة لإقرارها وإقرار توافقها مع الشريعة الاسلامية.

علما بأن قرارات الهيئة مستقلة لا تخضع لإدارة البنك وسيتم العرض بما ستتخذه من قرارات على مجلس الإدارة مباشرة

وأيضا تحديد اختصاصات كل من مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة وأمانة مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب مع منحه التفويضات اللازمة لأداء عمله على النحو التالى:

أولا: <u>إختصاصات مجلس الإدارة</u>:

اعتماد إختصاصات مجلس الإدارة على النحو التالى:-

1- تحديد اختصاصات كلا من رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي وتحديد اختصاصات الرئيس التنفيذي / العضو المنتدب.
2- تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس مع تحديد تشكيلها واختصاصاتها ودورية الانعقاد وصحة اتخاذ القرار وذلك طبقا لتعليمات الحوكمة وتعديلاتها الصادرة من البنك المركزى المصرى.
3- إعتماد اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية وشئون العاملين ومعاملاتهم المالية وذلك بناء على توصية اللجنة المختصة في هذا الشأن.
4- التصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر للبنك ومراجعتها دوريا وإعادة تقييمها والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها والتأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية الخطوات اللازمة لتعريف ومقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وفقا للسياسات الاستراتيجية الموضوعة وعلى أن يتم مناقشتها أولا من خلال لجنة المخاطر وترفع مشفوعة بتوصياتها.
5- إعتماد السياسات الخاصة بأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات ومراجعتها دوريا وبالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة وسرية المعلومات بالبنك (ترفع بتوصية لجنة المخاطر)
6- إعتماد السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافآت ومراجعتها وإعادة تقييمها دوريا بما يتسق ومستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك مشفوعة بتوصية لجنة المرتبات والمكافآت.
7- العمل على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح.
8- إقتراح مكافأة مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية "طبقا للنظام الاساسى بما لا يزيد عن 10% من رصيد الأرباح المتبقى بعد الاستقطاعات كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وتعتمد من الجمعية العامة العادية للبنك.
9- تحديد المكان والميعاد لتوزيعات الأرباح النقدية للمساهمين بشرط ألا تتجاوز شهر من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع.
10- يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر إنشاء فروع أو وكالات أو مكاتب داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها فيما عدا شبه جزيرة سيناء حيث يلزم الحصول على موافقة الجهات المختصة قبل موافقة المجلس.
11- إعتماد سياسة الإفصاح مشفوعة بتوصية لجنة الحوكمة والترشيحات ومراجعتها دوريا والاشراف على تنفيذها وذلك في اطار احكام القانون والمعايير الدولية.
12- إعتماد الموزانة التقديرية للبنك.
13- متابعة تنفيذ الموازنة المعتمدة مع دراسة أسباب اى انحرافات عنها إن وجد.
14- إعتماد نظام محدد لإجراء تقييم ذاتى على مستوى المجلس ولجانه كوحدة واحدة على مستوى أداء كل عضو من الأعضاء على حدة وبحيث يشمل مدى إلتزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته مشفوعة بتوصية لجنة الحوكمة والترشيحات.

15- تقع مسئولية تقييم الأعضاء على عاتق رئيس المجلس .
16- إقرار توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقبى الحسابات وتحديد اتعابهما ورفعها للجمعية العامة العادية للاعتماد.
17- إقتراح مبلغ التبرعات السنوية ورفعه للجمعية العامة العادية للاعتماد.
18- التقييم الدورى المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية للبنك.
19- المتابعة المستمرة لتنفيذ قرارات المجلس والجمعية العامة من خلال التقارير المقدمة من أمانة مجلس الادارة.
20- تحديد موعد انعقاد الجمعية العامة للبنك وتحديد جدول الاعمال.
21- إختيار كبار التنفيذيين بالبنك والإشراف عليهم وكذلك استبدالهم إذا لزم الأمر وذلك بعد أخذ راى المسئول التنفيذى الرئيسى.
22- الرقابة والإشراف على أعمال البنك مع مراعاه الا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة العليا.
23- إعتماد ومتابعة تفعيل وتحديد الهيكل التنظيمى وتحديد هيكل الصلاحيات والمسئوليات فى البنك أخذاً فى الإعتبار:
- شمول الهيكل التنظيمى لكافة إدارت البنك مع تحديد خطوط الإتصال لكل وظيفة بما يحقق حسن توزيع السلطات والمسئوليات ورفع التقارير بما يضمن الفصل بين المهام.
- الإدراك الكامل للهيكل التنظيمى للبنك وشركاته التابعة مع ضرورة تفهم كافة المخاطر القانونية والتشغيلية على مستوى البنك لضمان الرقابة الفعالة.
- التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية لكل نشاط.

24- إعتماد سياسات الحوكمة بالبنك وحث الإدارة التنفيذية على الإلتزام بها وتشجيع العاملين والإدارة العليا بالبنك على تطبيق ممارسات الحوكمة على أن يقوم البنك بتشجيع عملائة على تطبيق قواعد الحوكمة فى مؤسساتهم.
25- التأكد من وجود نظام فعال يمكن من خلاله إرسال التقارير المتعلقة بالسلوكيات الخاطئة أو غير الملائمة فى البنك إلى مجلس الإدارة.
26- إعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين التى يجب أن تتضمن ما يلى:
- الأهداف الحالية والمستقبلية والأنشطة الرئيسية للبنك.
- تحديد الحدود والصلاحيات والاستثناءات وحدود المخاطر المقبولة لكل نوع منها.
- التحديد الدقيق لإتجاه المخاطر.
- التأكد والإشراف على قيام الإدارة التنفيذية بتحديد سياسة التسعير.
- وضع إجراءات لتحديد وقياس ورقابة ومتابعة المخاطر المختلفة.
- تحديد الأنشطة والقطاعات المستهدفة ومعايير المخاطر المقبولة المتعلقة بها.
- وضع الإجراءات الكفيلة لمواجهة الظروف غير المواتية.

27- يعتمد المجلس جميع اللوائح الداخلية للعمل طبقاً لما ورد فى قانون العمل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2003 فى هذا الشان بما فى ذلك سياسة المرتبات والمكافآت ويقر جدول الأجور والحوافز وبدلات العاملين.
28- التأكد من قيام الإدارة العليا بوضع نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية بما فى ذلك تدعيم وظيفة المراجعة للقيام بواجباتها بصورة كافية كما يجب عليه مراجعة الإجراءات التصحيحية التى تم التوصية بها من لجنة المراجعة والإدارة العليا بشان تفعيل ملاحظات المراجعين الداخليين والخارجيين ومفتشى البنك المركزى المصرى بشأن تفعيل الرقابة الداخلية.

29- التأكد من قيام الإدارة العليا باداء المهام المسندة إليها فى حدود المسئوليات والصلاحيات المفوضة لها من مجلس الإدارة بما يتماشى مع الإطار العام لإدارة المخاطر والسياسات والمعايير المعتمدة من مجلس الإدارة فى هذا الشأن.
30- العمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب تعارض المصالح والإمتناع عن إتخاذ اى قرار أو المشاركة فيه فى حالة ظهوراى شبهة تعارض مصالح فى مهام العضو أو إلتزاماته.
31- إعتماد أعضاء المجلس لسياسات الإفصاح ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك فى إطار أحكام ذات الصلة والمعايير الدولية.
32- الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر ومراجعتها دورياً كذلك الفهم الواعى للمخاطر التى يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها والتأكد من إتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الموضوعة.

ثانيا: صلاحيات ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

أ) حوكمة البنوك:

- أن يحقق أعلى معايير الحوكمة في البنك، وأن يسعى إلى الامتثال لقواعد وقوانين ومتطلبات حوكمة البنوك.
- أن يوجه الدعوة لإجتماع مجلس الإدارة ووضع جدول أعمال الاجتماع وإدارة جلساته.
- أن يوجه الدعوة للجمعية العامة العادية وغير العادية للنظر في جدول الاعمال المقدم من مجلس الإدارة.
- أن يكفل تقديم المعلومات الكافية والدقيقة وفى الوقت المناسب لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.
- أن يشجع على النقاش والنقد ، وأن يفسح المجال لإبداء الرأي المعارض ومناقشة هذه الآراء في إطار اتخاذ القرار
- أن يتلقى التقارير والتوصيات من كافة اللجان وأن يرفعها لمجلس الإدارة بشكل دورى لأتخاذ الإجراءات المناسبة.
- أن يضمن قيام جميع أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتى لتقييم مدى إلتزام العضو بواجبات منصبه.
- ان يضمن إلتزام مجلس الإدارة في أداء مهامه على افضل وجه ممكن بما يخدم مصلحة البنك، مع التركيز بشكل خاص على ضرورة تجنب تضارب المصالح.

ب) القيـــادة :

- أن يقود مجلس الإدارة مع توفير اشراف استراتيجى قوى ، ووضع جدول الاعمال ، ومراجعة تفكير الإدارة ومقترحاتها لضمان الدقة في التفكير والابداع في بيئة صعبة ومعقدة وسريعة التغير ، وبالتالي ضمان اتخاذ قرارات وإجراءات واضحه.
- أن يوفر قيادة أخلاقية ويضع توقعات واضحة للنزاهة والثقافة والقيم ومبادئ العمل ، بما في ذلك الاستدامة.
- أن يتأكد من أن القرارات المتخذة تستند إلى حكم سليم ومعرفة دقيقة بالمواضيع المعنية، بالإضافة إلى ذلك ، يتأكد من وجود آليه مناسبة للتنفيذ الفعال في الوقت المناسب لهذه القرارات.

- ان يبنى علاقة قوية مع الرئيس التنفيذي ، بناء على التفاهم المتبادل لصلاحيتهم ومسئولياتهم لضمان أنه / انها في وضع يسمح له / لها بالاستقرار والتطور في هذا المنصب ، مع ضمان توفير قيادة نشطة وبناءة ومنفتحة وان يعمل كمنبر موثوق به ومدرب وموجه.
- أن يعمل مع الرئيس التنفيذى ومجلس الإدارة لضمان فهم استراتيجية المجموعة والمخاطر واطر حوكمة البنك بشكل كامل وإعتمادها وتكييفها حسب الضرورة في متغيرات البيئة التجارية و/أو التنظيمية.
- أن يُحمل الرئيس التنفيذي والفريق التنفيذي مسئولية تنفيذ وتسليم خطط العمل المتفق عليها والاهداف الاستراتيجية الرئيسية.

ج) العلاقات الخارجية:

- أن يركز القيادة الخارجية في العلاقات التنظيمية والسياسية بالغة الأهمية ، والحفاظ على نفوذ البنك وترخيصه في العمل.
- أن يضمن التواصل الفعال والمنتظم مع المساهمين وإبلاغ أرائهم إلى مجلس الإدارة كله.
- أن يرأس الاجتماع غير الرسمى للمساهمين والجمعية العمومية السنوية وأى اجتماع عمومى أخر لمساهمى الشركة.
- أن يرأس إجتماعات مجلس الإدارة مع مراقبى الحسابات والمدراء المستقلين دون الأعضاء التنفيذيين بالمجلس.
- أن يرأس إجتماعات مجلس الإدارة مع الأعضاء غير التنفيذيين مرة على اظلقل سنوياً دون اعضاء التنفيذيين.

د) التطوير والتقييم :

- التأكد من التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الإدارة
- أن يدير مجلس الإدارة واللجان المتعاقبة بحيث يكون لديهم تنوع ثقافى ومهارات وخبرة فعالة.
- أن ينظم عمليات المراقبة والتقييم الدوري، لأداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة.

ثالثاً: صلاحيات ومسئوليات الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب:

أ) القيادة:

- تطبيق السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من مجلس الإدارة والإشراف على الإدارة التنفيذية لتحقيق رؤية البنك واهدافه.
- رئاسة العمل التنفيذى وتصريف أمور البنك اليومية.
- الإشراف على سير العمل فى جميع الوحدات التنظيمية ومتابعة أداء جميع الأنشطة وإتخاذ القرارات اللازمة فى حدود سلطته لضمان إنتظام العمل وتحقيق أهداف البنك مع العمل على زيادة رضاء العملاء.

ب) حوكمة البنك:

- أن يعمل على تنفيذ كافة سياسات وأنظمة ولوائح البنك التي يعتمدها مجلس الإدارة.
- أن يقترح مواضيع إجتماعات مجلس الإدارة الدورية بالاتفاق مع رئيس مجلس الادارة.

ج) الضوابط

- أن يضمن إدراج اطار عمل قوى لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في جميع انحاء المؤسسة.
- أن يضمن وجود اطار قوى وفعال للتدقيق الداخلى.
- أن يضمن الحفاظ على متابعة قوية للمخاطر في جميع مجالات العمليات المصرفية.
- أن يمارس الرقابة الداخلية على سير عمليات البنك والتأكد من الالتزام القوى بالقوانين والأنظمة والتوجيهات.

د) التقارير / ضمان السرية:

- أن يشرف على صياغة التقارير الدورية المالية وغير المالية عن البيانات المالية للشركة وتقييم الأداء وتقارير حوكمة البنك.
- التوقيع على عقود البيع أو الشراء أو التأجير أو الإستئجار لاى عقار أو منقول أو تفويض من ينوب عنه.
- التوقيع على عقود الرهن العقارى والتجارى وتوقيعها أمام الجهات الحكومية أو تفويض من ينوب عنه.
- التوقيع على كافة التسهيلات والتمويلات والقروض والتمويل العقارى والتأجير التمويلى أو تفويض من ينوب عنه.

هـ) إدارة الافـراد

- إدارة كافة شئون العاملين والتعيينات وإنهاء التعاقد.
- أن يشارك بفاعلية في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك، وعليه اقتراح خطط الإثابة والتحفيز، وآليات التخطيط المتعاقبة التي يقرها مجلس الادارة لضمان ولاء الموظفين وتغظيم قيمة البنك.
- أن يحدد الواجبات والمسئوليات لجميع الموظفين وفقا لقواعد التشغيل المعمول بها وتوجيهات مجلس الإدارة.
- إختيار ممثلى البنك فى مجلس إدارة اى من الشركات المساهم بها البنك.

رابعاً: اختصاصات أمانة مجلس الإدارة

يقوم البنك بتحديد فرد أو عدد من الأفراد يعهد إليهم بمهام أمانة سر المجلس بحيث لا يقتصر دورهم على تدوين محاضر المجلس بل يمتد ليشمل:

1. الإعداد لإجتماعات المجلس والموضوعات التى تطرح فى الجلسة (الأجنده) وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها لأعضاء المجلس فى وقت كافي قبل الإجتماع.
2. متابعة تنفيذ قرارات المجلس فى إطار الآلية الموضوعة لهذا الغرض.
3. حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة فى الوقت المناسب.
4. التنسيق مع رئيس مجموعة الإلتزام وكذلك كافة إدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
5. التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الإتصال الفعال بين هذه اللجان ومجلس الإدارة.
6. التنسيق مع لجنة الحوكمة والترشيحات فى إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس فى تقييم الأعضاء واللجان والمقترحات التى يقدمها المجلس للجمعية العامة.
7. العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم تام بأهم ما يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات فى عمليات/أنشطة البنك أو فى الإطار القانونى الخاضع له وذلك فى حدود مسئولياته دون تعارض مع الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
8. تقديم كافة المعلومات الصحيحة لأعضاء مجلس الإدارة فى الوقت المناسب حتى يتمكنوا من عملية تقييم أداء الإدارة.
9. تقديم المعلومات اللازمة عن البنك للأعضاء الجدد وتقديمها لباقى الأعضاء.

10. التنسيق مع لجنة الحوكمة والترشيحات لحفظ نماذج التقييم الذاتى المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة.
11. يجب على من يقوم بأمانة سر المجلس أن يكون من ذوى الكفاءة وعلى دراية وفهم كاف بالأعمال المصرفية.
12. إعداد محاضر الإجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لإعتمادها سواء للحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الإتصال بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الإجتماعات عن طريق جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات وذلك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقاً للمتطلبات القانونية والتعليمات الرقابية الصادرة فى هذا الشان، وفى حالة وجود أى تعليقات أو تعديلات من قبل اى من أعضاؤه يقوم امين سر المجلس بتعديل المحضر وتقديمه فى الجلسة التالية لإعتماده.
13. التواصل مع البنك المركزى المصرى – الهيئة العامة للرقابة المالية – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره فى إطار ضرورة تفعيل توجيهات تلك الجهات لضمان سلامة الأداء.
14. تسجيل الحضور فى الإجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلى أو من خلال الإتصال الهاتفى أو عبر الفيديو.

خامساً: تفويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في الصلاحيات والسلطات:

1- التوقيع منفردا علي عقود الاقتراض لصالح البنك وعلى عقود المعاوضة والتوقيع على عقود القروض والقروض المشتركة وكذا التوقيع على عقود التمويل العقاري وتسجيل الوحدات موضوع التمويل لصالح المشترى ورهنها لصالح البنك وعقود الاعتمادات بكافة أنواعها والتسهيلات الائتمانية وتعديلات العقود وملاحقها والرهون التجارية والعقارية والبحرية والنيلية والجوية والرهون الحيازية ، ورهن الاسهم وضمان المنقول وقيد الرهون العقارية وكافة انواع الضمانات العينية بما فيها سجل الضمانات العينية وكذا الضمانات الشخصية المختلفة سواء الرسمية او العرفية التي يمنحها البنك بما في ذلك الحلول والتنازلات واقرارات الشطب الجزئي والكلى للرهن العقاري الرسمي واقرارات الشطب للرهن التجاري الرسمي أمام مكاتب السجل التجاري ومأموريات مكاتب الشهر العقاري والسجل العيني والهيئة العامة للتفتيش البحري والهيئة العامة للنقل النهري وهيئة وسلطة الطيران المدني وايضاً في تقديم الطلبات لمأموريات ومكاتب الشهر العقاري والسجل العيني للتأشير بمحو وشطب الرهون العقارية وعلى العموم كل ما يلزم في هذا الشأن.

2- التوقيع منفردا بصفة عامة على جميع العقود والاقرارات التي تتضمن عملاً من اعمال الادارة العامة أيا كانت قيمتها وكذا عقود الوكالة لصالح البنك وحوالة الحقوق والضمانات للغير وقبولها والتوقيع امام مكاتب الشهر العقاري ومأموريتها ومكاتب المساحة ومديريتها والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للرقابة المالية والغرفة التجارية والسجل التجاري، وكذا شطب الحجز الإداري بمكاتب الشهر العقاري.

3- التوقيع منفردا على العقود الابتدائية والنهائية الخاصة بتأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيس الشركات أو تعديلها أو التخارج منها بكافة أنواعها والتي يساهم فيها البنك ، وكذلك أي عقود أخرى خاصة بالشركات التي يساهم فيها البنك وله في سبيل ذلك التوقيع أمام الغرفة التجارية والسجل التجاري، ومكاتب ومأموريات الشهر العقاري والتوثيق ووزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية وقطاع شركات الأموال بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكافة الجهات المعنية المختصة الحكومية أو غير الحكومية.

4- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار السندات والتوقيع منفرداً على عقود شراء وبيع وابدال واستبدال الأسهم والسندات وكافة الأوراق المالية لحساب البنك أو لحساب الغير ومباشرة نشاط أمناء الحفظ بكافة اشكاله والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بالأوراق المالية وفى صرف الكوبونات المستحقة عنها وأي مستندات تتطلبها تنفيذ هذه العقود ببورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية، والتوقيع على كافة المستندات الخاصة بقيد وإيداع سهم البنك لدي أي شركة من شركات القيد والإيداع المركزي.

5- تأسيس وإنشاء صناديق الاستثمار وشركات خدمات الادارة والتوقيع منفردا على عقودها ومستنداتها وتعيين مديري الاستثمار ومراقبي الحسابات والمستشارين القانونين لها وكل العقود المتعلقة بما سبق وإجراءاتها وتشكيل لجان الإشراف على كافة صناديق الاستثمار المؤسسة من قبل البنك وكذا التوقيع على عقود شركات السمسرة وتداول الاوراق المالية والعقود الخاصة بنشاط امناء الحفظ والتوقيع على كافة المستندات الخاصة بقيد وإيداع أسهم البنك لدى أي شركة من شركات القيد والإيداع المركزي، وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار السندات.

6- التوقيع منفرداً على طلبات فتح الحسابات لدى كافة البنوك المحلية والدولية والبنوك المراسلة وكافة أنواع العقود والمستندات المتعلقة بها والاعتمادات المستندية وكافة المستندات البنكية المرتبطة بها.

7- التوقيع منفردا علي عقود البيع والشراء والايجار وكافة العقود الابتدائية والنهائية أمام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وعقود النظام الأساسي للشركات التي يقوم البنك بتأسيسها او المشاركة فيها وفسخها او تصفيتها حال خضوعها للتصفية وكذلك عقود شراء وبيع السيارات والدراجات البخارية (الموتوسيكلات والفسبات) المملوكة للبنك وترخيصها وتجديد تراخيصها واستخراج شهادة البيانات وكل الاعمال المتعلقة بها ونقل ملكيتها أمام إدارات المرور المختلفة والمصادقة على عقود بيع السيارات المرهونة رهنا حيازيا لصالح البنك والتوقيع على عقود حوالات الدين أو الحق الخاصة بها وتسليمها واستلامها من وإلى الجهات المختصة، وأيضاً عقود شراء العقارات وبيعها والتنازل وقبول التنازل باسم البنك أو عملاء قطاع أمناء الاستثمار والتوقيع على عقود البدل والمقاصة والقسمة والفرز والتجنيب وغيرها من العقود، والتوقيع على الإقرار بأول تعامل أمام الموثقين بمأموريات ومكاتب الشهر العقاري واستلامها وتقديمها لمصلحة الشهر العقاري لتسجيلها واستلام العقود بعد تسجيلها، وكذا التنازل والتصالح والتخالص عن الجنح والجنايات والدعاوى المقامة من أو ضد البنك.

8- التوقيع منفردا على التوكيلات الرسمية وإلغاؤها والتوقيع على عقود الوكالة الصادرة من العملاء لصالح البنك والتي يكون البنك أحد اطرافها وإلغاؤها.

9- التنازل أو قبول التنازل عن كافة الأراضي والمباني سواء فيما يتعلق بحق ملكية الرقبة أو بحق الانتفاع أو التخصيص أمام كافة الجهات الحكومية والغير حكومية وأمام مأموريات ومكاتب الشهر العقاري على مستوى الجمهورية وأمام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة تنمية المدن الجديدة ، وامام كافة الوحدات المحلية على اختلاف مستوياتها (المحافظة – المدينة – القرية – المركز- الاحياء) التابعة لوزارة تنمية الحكم المحلى وكذا امام هيئة التنمية السياحية فيما يتعلق بالقرى السياحية ، وكذا التنازل أو قبول التنازل أمام هيئة التنمية الزراعية وكذا التنازل او قبول التنازل عن كافة الأراضي والمباني التي تخلف عنها القوات المسلحة وأخرجتها من تعداد المنشآت العسكرية.

10- التوقيع منفردا على عقود شراء المنقول وبيعه والسيارات وقبول السيارات ايا كان باسم البنك او عملاء قطاع امناء الاستثمار والتوقيع على عقود البدل والمقاصة والقسمة والفرز والتجنيب وغيرها وعلى العقود النهائية أمام الموثقين بمكاتب ومأموريات الشهر العقارى والتوثيق واستلامها.

11- التوقيع منفرداً على عقود المقاولات المتعلقة بالانشاءات أو التجديدات التي يرى البنك القيام بها سواء مع شركات المقاولات أو المهندسين الاستشاريين وعلى عقود الايجار وعقود الانتفاع بالعقارات التي يرغب البنك في استئجارها أو الانتفاع بها سواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة.

12- التوقيع منفرداً على عقود التوريدات التي يبرمها البنك مع الموردين على اختلاف تخصصاتهم وعقود بيع وشراء الالات والأجهزة على اختلاف أنواعها وعلى وجه الخصوص الالات الحاسبة والمحولات والاثاث والالات والمهمات والأجهزة والمعدات على اختلاف أنواعها وكذلك في التوقيع على عقود الخدمات والتعاقد مع الاستشاريين في كافة التخصصات فيما يتعلق بالتوريدات والصيانة.

وكذلك في التوقيع على عقود بيع السيارات والدراجات البخارية والموتوسيكلات وجميع المركبات المملوكة للبنك وكذا في شراء السيارات والدراجات البخارية والموتوسيكلات وجميع المركبات باسم البنك على اختلاف انواها وذلك امام مصلحة الشهرى العقارى والتوثيق.

13- التعامل مع إدارات المرور المختلفة على مستوى جمهورية مصر العربية لإستخراج وتجديد التراخيص لجميع السيارات والموتوسيكلات والدراجات البخارية وجميع المركبات المملوكة للبنك وفى استخراج التصاريح وشهادات البيانات الموجهة للشهر العقارى والمرور والهيئة العامة للخدمات الحكومية ونيابات المرور وفى استلام الاوراق والمستندات وبوالص التأمين والمخالفات واللوحات المعدنية وحضور المعاينات والتوقيع على الاقرارات اللازمة لإنهاء كافة الاجراءت المتعلقة لدى جميع إدارات المرور المختلفة واقسام الشرطة أو أي جهة أخرى على مستوى الجمهورية.

14- التوقيع منفرداً نيابة عن البنك على خطابات الاسناد / العقود مع المستشارين الماليين المستقلين والمقيمين العقاريين الخاصة بتقييم الشركات أو الأصول العقارية.

15- الحضور منفردا في جميع القضايا التي تُرفع من البنك أو عليه وتمثيل بنك الاستثمار العربي أمام جميع المحاكم علي اختلاف أنواعها ودرجاتها بما فيها المحاكم الاقتصادية والمحاكم الابتدائيه والجزئيه ومحكمة النقض ومحاكم الاستئناف العالي ومجلس الدولة بسائر محاكمة وهيئاته ودرجاته والمحاكم الإدارية العليا والدستورية العليا والتقرير بالطعن لديها والتوقيع منفردا علي صحف الطعن وصحف الدعاوى أمام جميع المحاكم وكذا الحضور أمام محاكم الأحوال الشخصية ومجالس التحكيم ولجان طعن الضرائب وأقلام كتاب المحاكم والمحضرين ومكاتب السجل التجاري والعلامات التجارية ومصلحة الشركات وهيئه الاستثمار وغير ذلك من الجهات بما في ذلك لجان الإصلاح الزراعي ولجان الأموال المصادرة والحراسات بأنواعها قضائية وإدارية أو غيرها من الهيئات ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومكاتبها ومأموريتها وسائر الجهات القضائية والإدارية بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية وخارجها وكذا مصلحة الضرائب ولجانها ومأموريتها. وله في سبيل ذلك حق المرافعة وتقديم المستندات والأوراق الرسمية والعرفية والمذكرات والتوقيع عليها واستلامها من أية جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية وفي الطعن بالتزوير أو الإنكار وتوجيه اليمين الحاسمة وردها وطلب الإحالة إلي التحقيق وتعيين الخبراء

والمحكمين وردهم والطعن في تقاريرهم وأعمالهم ورد القضاة ومخاصمتهم وفي الإقرار بكافة أنواعه والإبراء والصلح وقبض الحقوق والودائع والأموال من جميع خزائن الحكومة والمحاكم والبنوك وغيرها وجميع المبالغ المُتحصلة بمعرفة المحضرين والجهات الإدارية الأخرى ودفع الرسوم والأمانات وتسويتها وصرف باقيها والتنازل عن الحجوزات بأنواعها المختلفة والتقرير بالطعن والاستئناف والنقض والإدارية العليا والأوامر وغيرها أو بالتماس إعادة النظر في الأشكال أو بالمعارضة أو بالتظلمات في الأحكام علي اختلاف أنواعها والصادرة في المواد التجارية والمدنية والجنائية أو الإدارية وغيرها والتقرير بما في الذمة وبفقد القسائم وفي طلب فتح إجراءات المزايدة وقبول مرسي المزاد للعقارات والمنقولات علي البنك والتقرير بنقص العشر فيها وفي المناقضة في قوائم التوزيع المؤقتة والنهائية، وفي استلام صور العرائض والأحكام والأوامر والمستندات الرسمية والتنفيذية وفي تحصيل وقبض قيمتها وفي تنفيذها جبراً والحضور أمام مصلحة ومكاتب ومأموريات الشهر العقاري والتوثيق والتوقيع منفردا علي طلبات الشهر العقاري بأنواعها وتعديلها والتنازل عنه وإلغائها وفى التصديق على البيانات المساحية بالنسبة للمحررات المطلوب شهرها أو تجديدها.وفى التوقيع منفردا أيضا على قوائم قيد الرهون العقارية والتجارية وتجديدها وعمل الإجراءات اللازمة نحو شطبها وكذا التوقيع علي العقود والرهون سواء التجاريه او العقاريه او الحيازيه وملاحقها التكميليه.والتوقيع منفردا على صحائف العرائض على اختلاف أنواعها وتقديم الكمبيالات والطلبات لأقلام البروتستو بأقلام المحضرين واستلامها وإثبات التاريخ على المحررات والتصديق على الدفاتر التجارية وترخيص السيارات وكافة الإجراءات اللازمة بشأنها وكذا الدرجات البخارية وتقديم واستلام الطعون والتظلمات والإشكالات وغيرها من الأوراق القضائية وفى طلب استصدار تراخيص المباني والسيارات وغيرها وتجديدها وتعديلها وإلغائها وتجديد قيد فروع البنك بالسجل التجاري والتوقيع على كافة الأوراق اللازمة في هذا الصدد وله حق توكيل المحضر القائم بالتنفيذ في تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح البنك وتمثيل البنك منفردا أمام جميع الجهات الحكومية والإدارية والمصالح والوزارات والهيئات والمرافق وجميع مؤسسات الدولة وفي التوقيع منفردا نيابة عن الموكل علي جميع الأوراق وتقديمها واستلامها من وإلي هذه الجهات وتقديم الأوراق والطلبات والتعامل مع أجهزة المدن وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الإسكان في التنازل ونقل الملكية ، وكذلك اثبات التاريخ الخاص بعقود اتفاق التمويل العقاري وفي كافه الاجراءات اللازمه في هذا الشأن وكذا تقديم طلبات قيد الضمان العقاري وتعديلها وعمل امتداد لها وتجديدها وتقديم الاوراق والمستندات والالتماسات والتوقيع منفردا على عقود اتفاق التمويل العقاري طبقا لأحكام القانون رقم 148 لسنه 2001 وتعديلاته امام مصلحه الشهر العقاري والتوثيق وتقديم مشروع قائمه قيد ضمان عقاري مصحوب برهن رسمي من الدرجة الاولى وقيد الضمان العقاري وقيد حق الامتياز ومراجعته واستلام الصور الرسمية بعد شهرها والاطلاع والحصول علي كافه المستندات اللازمه في هذا الشأن،

16- صرف جميع المبالغ والودائع بخزائن المحاكم ومكاتب البريد وتحصيل الحوالات البريدية والجهات الحكومية وغير الحكومية وفى اتخاذ إجراءات نزع الملكية ومباشرتها والمزايدة فيها وقبول المشترى عن البنك وفى تقديم طلبات التوزيع والتقسيم والتقرير بالمقاصة وفى قوائم التقسيم والتوزيع والحضور فيها وفى التقرير بما في الذمة بأقلام كتاب المحاكم نفاذاً للحجوز التي توقع تحت يد البنك.

17- التوقيع منفرداً على طلبات الشهر العقاري والتوثيق وتقديمها وتقديم المستندات والإلتماسات وسحبها والإقرارات واستلام المقبول وتسليم واستلام المشروعات من وإلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها وفى التنازل عن الطلبات أمام مأموريات الشهر العقاري ومكاتب ومأموريات السجل العيني وتقديم الطعون لمصلحة الضرائب ومباشرتها والاطلاع على ملفاتها والحضور أمام كافة لجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات وتسليم المستندات وسحبها وتقديم المذكرات وجميع ما يتعلق بذلك.

18- تسليم واستلام الشيكات والكمبيالات والسندات لأمر والأوراق المالية من جميع البنوك والبورصة والجهات الحكومية وغير الحكومية من وإلى أقلام الكتاب والمحضرين لإجراء البروتستو عنها واستلامها وتحصيل قيمتها لصالح البنك وعملائه وعلى العموم كل ما يراه لازماً في صالح البنك وعملاء قطاع أمناء الاستثمار وكل ما يتعلق بشئون البنك أو قطاع أمناء الاستثمار من أعمال قضائية وإدارية.

19- التوقيع منفرداً على حوافظ تجديد السجل التجاري لبنك الاستثمار العربي وفروعه وعلى حوافظ قيد فروع البنك لقيدها أمام مكاتب السجل التجاري والغرف التجارية وعلى العموم في كل ما يلزم لقيد وتسجيل دفاتر البنك وتجديد السجل التجارة للبنك وفروعه وفى التصديق على دفاتر وسجلات البنك بمأموريات ومكاتب الشهر العقاري والتوثيق.

20- التوقيع منفرداً على كافة المحررات والمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص والموافقات الخاصة بإنشاء وإعداد وتجهيز وتجديد صيانة مباني ووحدات البنك المختلفة مع كافة جهات التنظيم (المحافظة -المجالس المحلية -الاحياء -المرافق العامة) وجميع الجهات ذات الصلة وتسليم واستلام كافة المستندات المتعلقة بكل ما ذكر وعلى وجه العموم في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتوقيع على كافة الأوراق وتسليم واستلام كافة المستندات اللازمة لاستخراج التراخيص وكافة الموافقات اللازمة لذلك.

21- التعامل مع مصلحة الموانئ والمنائر وقرية البضائع بالمطارات وإجراءات التخليص الجمركي الخاصة بالبنك.

22- تمثيل البنك أمام الشركة المصرية للاستعلام الائتماني وله في سبيل ذلك تقديم الطلبات والتوقيع على كافة العقود والمستندات والإقرارات وتسليم واستلام كافة المستندات وفى دفع كافة الرسوم والحصول على كافة الموافقات وفى قيد ورهن المنقولات وتجديده وشطبه ومحوه بسجل الضمانات المنقولة لدى الشركات المختصة وعلى وجه العموم في عمل ما يراه مناسباً ولم يكن منصوصاً عليه.

23- التعاقد مع كافة الهيئات والمؤسسات المختصة بشأن التوقيع الإليكتروني.

24- تمثيل البنك أمام جميع الجهات الرسمية والهيئات والمؤسسات والشركات والبنوك وجميع المحاكم وجهاز الكسب غير المشروع ومصلحة الشهر العقاري ومأموريات ومكاتب الشهر العقاري والتوثيق والسجل العيني ومصلحة الضرائب ومكاتب السجل التجاري والمطابع الأميرية وهيئة البريد وهيئة التأمينات الاجتماعية والضرائب العقارية والقوات المسلحة وهيئة الطيران المدني ومصلحة الجوازات والهجرة والجنسية وجهاز تنمية شبة جزيرة سيناء والهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الاستثمار بكافة هيئاتها ومكاتبها ووزارة المالية ومصلحة الجمارك بكافة إداراتها ومكاتبها وهيئة الرقابة الإدارية والغرف التجارية وكافة الوزارات والهيئات والمصالح والمحافظات وأجهزة المدن والاحياء وفى تمثيل البنك أمام وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وصندوق الإسكان الاجتماعي وأجهزة تنمية المدن الجديدة وأمام كافة الوحدات المحلية على اختلاف مستوياتها (المحافظة -المدينة - القرية -المركز-الاحياء) التابعة لوزارة تنمية الحكم المحلى وكذا أمام هيئة التنمية السياحية وهيئة التنمية الصناعية وفى استخراج تراخيص الهدم والبناء وفى التعامل مع وزارة الداخلية ومديريات الأمن وأقسام ومراكز الشرطة وتحرير المحاضر بها واستخراج صور رسمية منها وامام ميع المصالح الحكومية وغير الحكومية.

25- التعامل مع هيئة المساحة وجميع مديريات المساحة ومكاتبها على مستوى جمهورية مصر العربية وحضور المعاينات والإرشاد عنها والتوقيع أمامهم على استمارات المساحة وكافة المستندات اللازمة لذلك واستلام الرفع المساحي.

26- تسليم واستلام الأصول العقارية لصالح البنك نفاذاً للأحكام والأوامر القضائية والبيوع الرضائية للأصول العقارية المقدمة سداداً عينياً للبنك.

27- في التعامل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية والإدارة العامة للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية وجهاز تنمية التجارة الداخلية وكافة الجهات المنوط بها تسجيل العلامات التجارية وجميع الجهات ذات الصلة وتقديم طلبات تسجيل العلامات التجارية وتجديدها وقيدها وتعديلها سواء محلياً أو دولياً وإلغاء ومحو قيدها وعلى وجه العموم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتوقيع على كافة الأوراق وتسليم واستلام كافة المستندات اللازمة لذلك.

مع تخويل سيادته الحق في تفويض أو توكيل الغير في كل أو بعض ما ذكر.

التوجهات العامة لاستراتيجية البنك

ومنذ ذلك التاريخ اتخذ مجلس الإدارة توجهات استراتيجية ترتكز على التوسع والمنافسة من خلال إعادة هيكلة البنك بكافة قطاعاته ليعمل على تقديم الخدمة المميزة ومضاعفة حجم أعماله وتنويع نشاطاته المختلفة المقترنة بسياسات مدروسة للتحديث والتطوير مع الالتزام بنهج الحرص والتحوط في مواجهة التحديات والتعامل مع المعطيات والاحتفاظ بمستوى آمن من المخاطر من خلال التعامل مع القطاعات ذات المخاطر المنخفضة قدر الإمكان مما انعكس على نتائج نشاط البنك إيجابيا.

إن النمو والتطور الملحوظ في نتائج الاعمال والأرقام المحققة خلال الفترة منذ تعيين مجلس الإدارة تعكس رؤية مستنيرة واستراتيجية واضحة مستقرة لإدارة البنك نتج عنها إعادة الهيكلة وتحديث وتطوير النظم والسياسات على مستوى البنك لمقابلة احتياجات ورغبات العملاء **وذلك على المستوى النوعي والكمي**.

أولا: على المستوى النوعي

نجح البنك في وضع استراتيجية جديدة ترسم مستقبله وتعتمد على قدرته الحالية والمستقبلية على الانطلاق وتعتمد على تقديم الجديد والتكنولوجي وذلك بمشاركة جميع العاملين بالتعاون مع مجلس الإدارة ولجانه حيث أن الرؤية الاستراتيجية المستقبلية تعتمد على سعى البنك لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة لمصرفنا.

إن الاتجاه العام لاستراتيجية البنك للأعوام 2023 – 2027 يكون من خلال الاستثمار المستقبلي والسعي إلى التميز في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في صورة يسهل الوصول إليها من خلال التطوير المستمر لرأس المال البشرى والبيئة التكنولوجية لتحقيق احتياجات العملاء وطموحات المساهمين، وذلك من خلال القيم والمبادئ التي يتولى البنك ترسيخها

ويتضح ذلك من خلال:

1- خارطة الطريق Roadmap

- التحديات (الموقف الحالي).
- انجازات سريعة.
- الحاجة الى التحول والتغيير.
- القيادة الجماعية.
- قصة التحول" الحلم".

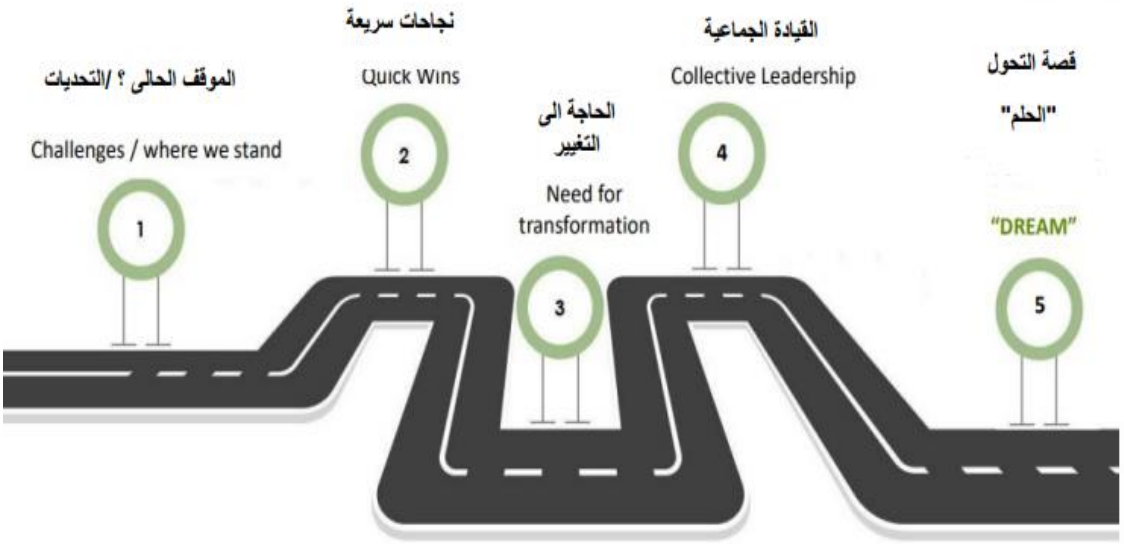

2- قيم التحول Transformation Values

- الجودة.
- السرعة.
- النزاهة.
- المسئولية.
- الانتماء.
- التضافر.
- روح الفريق.
- الاحترام.

3- الرؤية THE Vision

ان نكون من بين أفضل 10 بنوك عاملة في مصر من حيث العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وذلك من خلال الملائمة والسرعة والجودة في تقديم خدماتنا.

عملائنا وشركائنا:

- أن فهم احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لتلبيتها باحتراف ومهنية هو محور التركز الرئيسي لأعمالنا.

التميـز:

- نسعى دائما إلى التميز في اعمالنا بما يتفق مع المعايير المحلية والدولية في جميع مجالات أنشطة البنك مع الالتزام بالتطوير الشامل والمستمر لمصرفنا لتقديم خدمة متميزة للعميل.

التنمية المستدامة:

- نسعى جاهدين بأن نكون عضو مسئول وفعال في مجتمعنا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الالتزام بمبادئ الحوكمة والمعايير الاجتماعية والبيئية مع التركيز على الدور الاجتماعي وليس فقط المردود الاقتصادي.

وفى إطار التغيير والتجديد المطلوب على كافة المستويات فإنه جارى إعداد الدراسات اللازمة للوصول إلى شكل جديد للبنك "Rebranding" لتعطى للهوية المؤسسية صورة مستقبلية تتسم بالتفاؤل والثقة في البنك لدى عملائه

ثانيا: على المستوى الكمي:

- نجح البنك في تحقيق نتائج إيجابية واضحة ومؤشرات قوية أظهرت نموا ملحوظا على مستوى كافة نتائج أعمال البنك مع الاستمرار في تطبيق استراتيجية البنك لتحقيق معدلات نمو بكافة قطاعات العمل المصرفي وتطبيق حزمة السياسات والإجراءات المتعلقة بتطوير الأنشطة ورفع تنافسية البنك مستهدفا تعظيم دوره في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق أفضل الممارسات الرقابية على كافة أنشطة البنك.

المؤشرات المالية

بالرغم من استراتيجية البنك التوسعية في كافة القطاعات وما تبعها من تكلفة ومصروفات كبيرة في إعادة الهيكلة وإنشاء وتجديد الفروع واستكمال المركز الرئيسي بالعاصمة الإدارية وتجديد وتطوير مبنى المركز الرئيسي، وكذا تطوير نظام الحاسب الآلي ورفع قدرات العمالة بالبنك وغيرها من مصروفات التطوير، إلا أن المؤشرات المالية لأداء البنك أظهرت نموا ملحوظا يتضح من نتائج أعمال البنك في 2022/12/31 وفقا للاتي:

- بلغت صافي الأرباح المحققة عن الفترة المنتهية في 2022/12/31 مبلغ 525.6 مليون جم مقابل خسائر في العام السابق بمبلغ (871) مليون جم وبزيادة قدرها 21.3 مليون جم عن صافي الأرباح المتوقعة في الموازنة التقديرية لعام 2022
- بلغت إجمالي اصول البنك 55,389 مليون جم مقابل 45,451 مليون جم بنهاية ديسمبر 2021 بنسبة نمو 22% كما ارتفعت إجمالي حقوق الملكية لتسجل 5.3 مليار جم في نهاية عام 2022.
- حقق البنك نموا ملحوظا في صافي العوائد والعمولات يعكس تطور انشطته الرئيسية مع زيادة في صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية ليصل إلى 2,234 مليون جم بنسبة زيادة 71%
- كما شملت النتائج المتميزة المحققة خلال العام ارتفاع إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية قبل احتساب المخصصات بنحو 84% لتسجل20,857 مليون جم في نهاية 2022 مقابل 11,305 مليون جم في نهاية ديسمبر 2021 وساهم في هذا النمو ارتفاع كل من إجمالي محفظة التسهيلات الممنوحة للشركات والمؤسسات الكبرى بنسبة 98% لتسجل 14 مليار جم وإجمالي محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 261% مسجلة 1.5مليار جم، كما ارتفعت محفظة التجزئة المصرفية بنحو 40% لتسجل 5,344 مليون جم في عام 2022 مقابل 3,795 مليون جم في عام 2021، مع استمرار البنك في الحفاظ على نسب مرتفعة لكفاية رأس المال والسيولة تدعم خطط البنك للنمو وتتماشى مع التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.
- بلغت صافي محفظة القروض 19,333مليون جم في عام 2022 مقابل 9,567 مليون جم في عام 2021 بزيادة قدرها 9,766 مليون جم بنسبة نمو 102%.
- كذلك بلغت محفظة ودائع عملاء البنك 48,202 مليون جم في عام 2022 مقابل 38,730 مليون جم في عام 2021 بنسبة نمو 24%.

- وبلغ صافي الدخل من العائد 1,791 مليون جم في عام 2022 مقابل 1,113 مليون جم في عام 2021 بزيادة قدرها 678 مليون جم وبنسبة زيادة 61%
- كما ان معدل المصروفات الى الايرادات التشغيلية بلغ 38.6% في عام 2022 مقابل 60.6% في عام 2021 بنسبة تحسن 22%
- بلغت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية 10% في عام 2022 مقابل (33.3%) في عام 2021
- بلغت نسبة إجمالي القروض الى ودائع العملاء 43 % في عام 2022 مقابل 29 % في عام 2021
- بلغت نسبة العائد على متوسط إجمالي الأصول 1% في عام 2022 مقابل (2.1%) في عام 2021
- بلغ نصيب السهم من الارباح 0.50 جم عن عام 2022 مقابل (3.19) جم عن عام 2021
- بلغ معدل كفاية راس المال 20% في عام 2022 مقابل 31% في عام 2021 بنسبة انخفاض 11 %

ومن الجدير بالذكر أن اهم ما يميز أرباح البنك أنها أرباح تشغيلية جاءت نتيجة عمل مصرفي دون أي أنشطة غير اعتيادية إضافة إلى استيعابها كافة المصاريف التي تصاحب فترة التوسع والتحديث في كافة الأنشطة المصرفية.

يقوم مجلس إدارة البنك بشكل دوري بالتأكد من مدي كفاية إجراءات الرقابة الداخلية ومعايير تقييم كفاية رأس المال التي أظهرت نتائجها قدرة البنك على استيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

وسوف تتواصل بإذن الله إنجازات بنك الاستثمار العربي خلال عام 2023.

أهم المؤشرات المالية للبنك لعام 2022

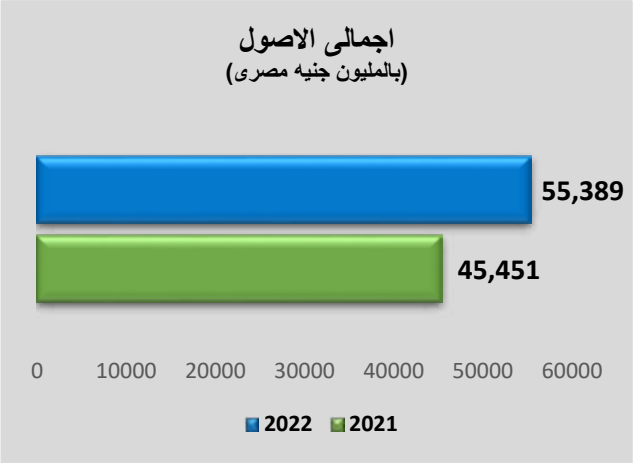

ارتفاع إجمالي اصول البنك بمقدار 9,938 مليون جم
بنسبة زيادة 22 %

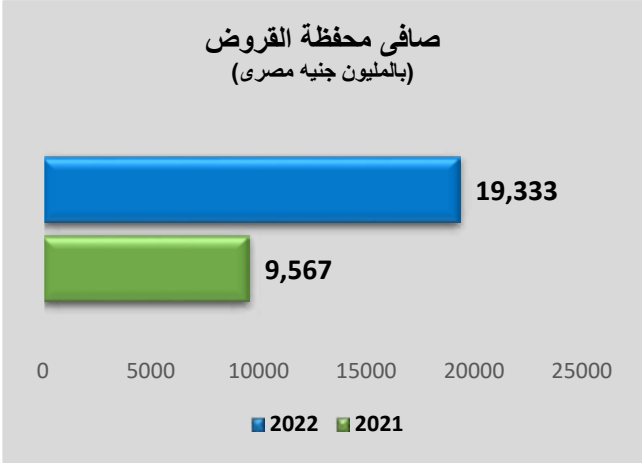

ارتفاع صافي محفظة القروض بمقدار 9,766 مليون جم
بنسبة زيادة 102%

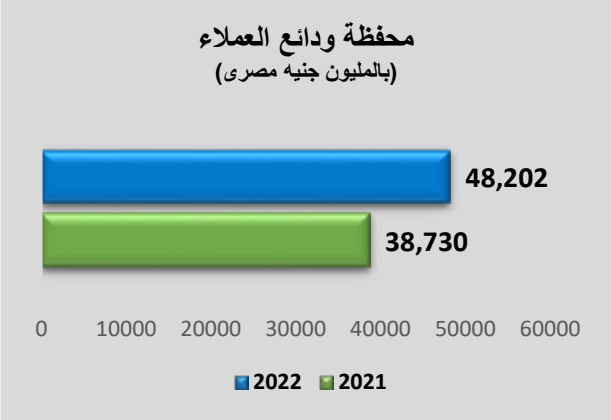

ارتفاع ودائع العملاء بمبلغ 9,472 مليون جم
بنسبة زيادة 24%

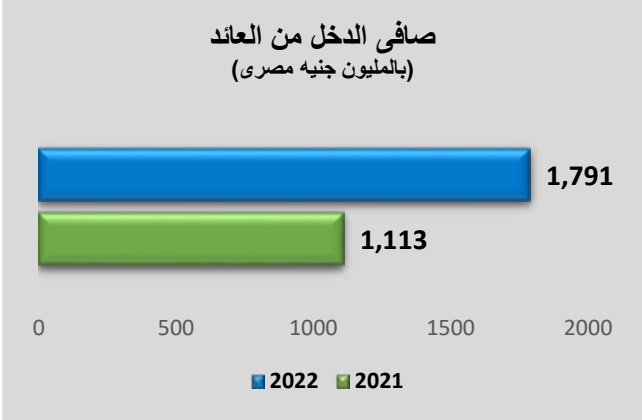

ارتفاع صافي الدخل من العائد بمبلغ 678 مليون جم
بنسبة زيادة 61 %

أهم المؤشرات المالية للبنك لعام 2022
(تابع)

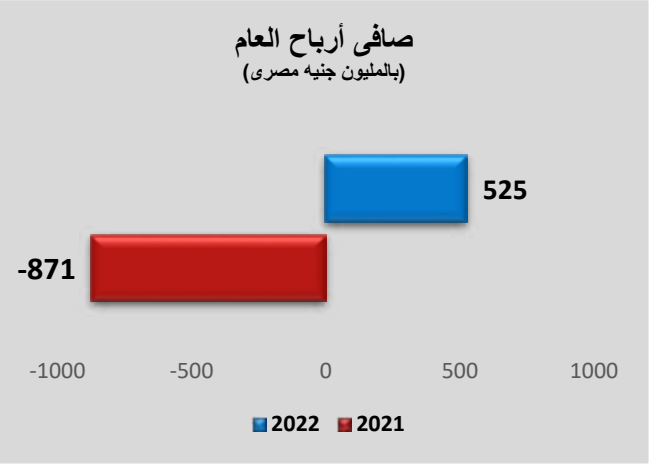

بلغ صافي الربح عن عام 2022 مبلغ 525 مليون جم

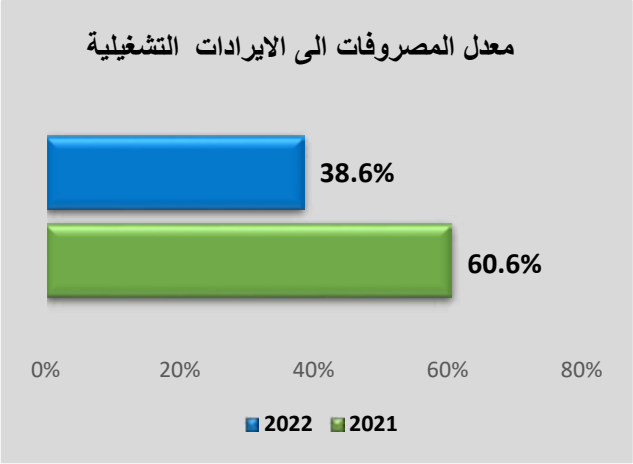

انخفاض معدل المصروفات الى الايرادات التشغيلية بنسبة تحسن 22%

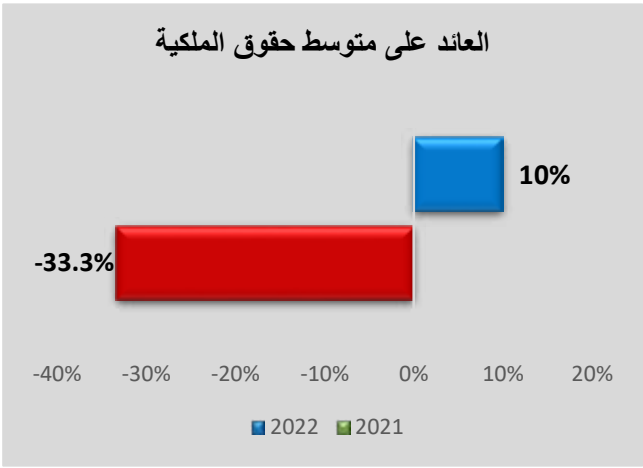

بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية 10 %

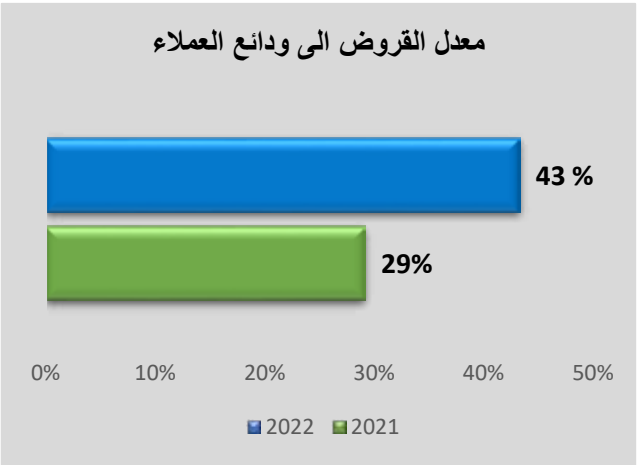

بلغ معدل إجمالي القروض الى ودائع العملاء 43 %

أهم المؤشرات المالية للبنك لعام 2022
(تابع)

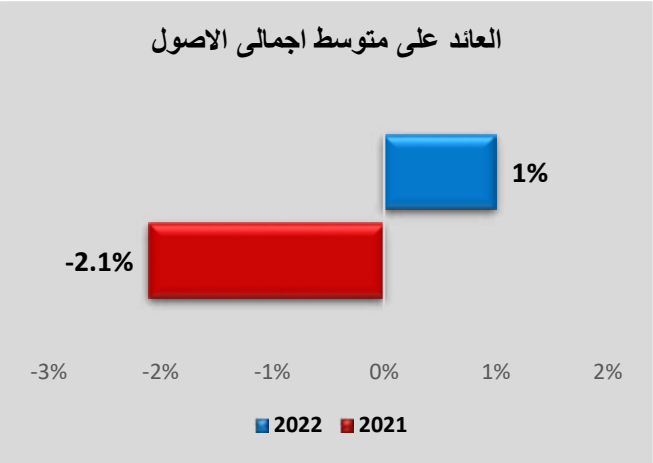

بلغ العائد على متوسط إجمالي الاصول 1%

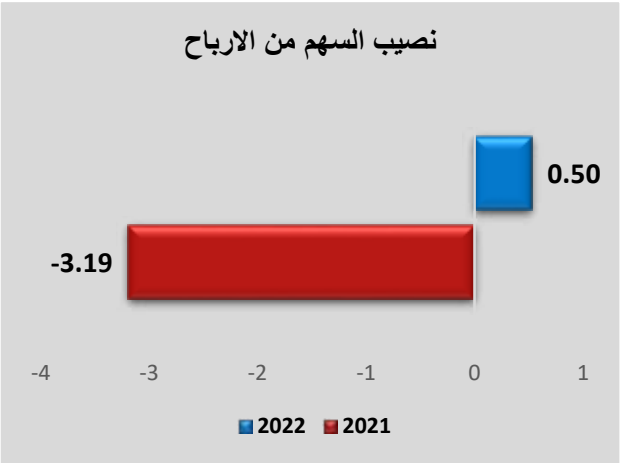

بلغ نصيب السهم من الارباح 0.50 جم

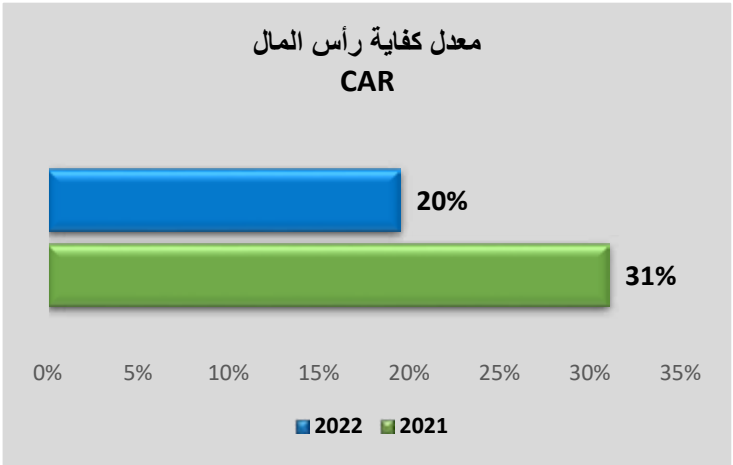

بلغ معدل كفاية رأس المال 20%

الحوكمة والالتزام

- حرص مصرفنا على الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية وتطبيق أعلى معايير الأداء من خلال مفاهيم وتعليمات الحوكمة الرشيدة والالتزام بقانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020 وتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري في 2011 وتعديلاتها وأفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز نمو الاعمال والربحية وثقة العملاء والمستثمرين والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح من خلال سياسة فعالة للإفصاح والشفافية وتحديث سياسات تجنب تعارض المصالح وتأمين سرية وخصوصية المعلومات الخاصة بمصرفنا.
- وتأكيدا على التزام مصرفنا بكافة القواعد والتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري وخاصة المتعلقة بحماية حقوق العملاء فإنه تم تفعيل عدة قنوات لتلقى الشـــكاوى والرد عليها وفقا للآلية المحددة مع الالتزام بعرض التقارير الدورية التي تتناول تحليل للشكاوى ونتائجها.
- إستمرارا للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين وتعديلاته ومع تزايد وتطور المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها مصرفنا فإنه جارى العمل على تفعيل النظم الآلية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك البرامج الخاصة بالعقوبات الدولية التي تفرض على الدول والمؤسسات والأشخاص محليا ودوليا، لتغطية كافة الانشطة التي تتم بمصرفنا.

الهيكلة

- لقد بدء البنك في تنفيذ خطة هيكلة شـــاملة لكافة قطاعات الاعمال والائتمان والتجزئة المصـــرفية والفروع والدعم الفني مع تطبيق نموذج أعمـال متميز Market best practice فضـــلا عن إطلاق بـاقـة متميزة من المنتجـات والخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء وتطلعاتهم تماشياً مع تطبيق استراتيجية تتسم بالمرونة والتحوط.

التوسع والانتشار

الفروع

- يهدف البنك إلى القيام بتقديم كافة الخدمات المصرفية لكافة القطاعات والانتقال بالبنك إلى صفوف البنوك المتميزة في السوق المصرفي المصري وذلك من خلال خطته التوسعية والانتشار الجغرافي للبنك، ولتعزيز تواجده في السوق المصرفي المصري يواصل البنك زيادة شبكة فروعه بما يتوائم مع خطته الهادفة لتحقيق أفضل تغطية جغرافية حيث انه من المخطط افتتاح عدد (8) فروع خلال عام 2023 بالإضافة إلى افتتاح فرع اركان الذي تم افتتاحه عام 2022.
- وفى ضوء وتيرة الاعمال التوسعية استطاع البنك الانتهاء من مبنى العاصمة الإدارية وقد كان للبنك السبق في الحصول على موافقة البنك المركزي المصري على تشغيل فرع البنك بالعاصمة الإدارية حيث قام البنك فعليا بالتشغيل التجريبي للفرع وجاري الانتهاء من استكمال أعمال التشطيبات لكامل المبني.

ماكينات الـ ATM

كما قام البنك بزيادة وتحديث شبكة ماكينات الصراف الآلي ATM في كافة التجمعات مدعمة بأنظمة حديثة من جانب البنك وذلك انطلاقا من الحرص على تنفيذ استراتيجيته الهادفة للدخول بقوة في مجال التجزئة المصرفية "Retail " مما يتطلب تجهيز البنية التحتية الأساسية وتطويرها ودعمها بأفضل النظم التكنولوجية، حيث قام البنك بتركيب عدد (20) ماكينة ATM خلال عام 2022 ليصل إجمالي عدد الماكينات إلى (70) ماكينة بنهاية عام 2022 مقارنة بـ (50) ماكينة في عام 2021 أي بزيادة قدرها 40%.

الشمول المالي

- يلعب البنك دوراً رئيسياً في تدعيم مجال تشجيع عمليات التثقيف المالي خاصة مع شرائح العملاء التي لم يسبق لها التعامل مع البنوك من خلال ترسيخ مفهوم الشمول المالي والمشاركة في العديد من المبادرات والفعاليات وحملات التوعية للتعرف على كافة الخدمات المصرفية لتحقيق المزيد من المدخرات والاستفادة منها في عملية الاستثمار والحد من الاقتصاد غير الرسمي.
- ويعمل البنك جاهداً للالتزام بتعليمات البنك المركزي المصري حيث قام بتجهيز 10% من فروعة داخل القاهرة تسهيلاً لعملائنا من ذوي الهمم وجاري العمل الآن على تجهيز باقي فروع البنك، كما تم تجهيز 10% من ماكينات الـ ATM للعملاء من ذوي الهمم.
- وبالنسبة للمنتجات الخاصة بذوي الهمم تم إصدار أول بطاقة خصم مباشر والبطاقة المدفوعة مقدماً بطريقة برايل وأيضاً نماذج فتح الحسابات وطباعة نشرات تعريفية للشمول المالي بطريقة برايل.

تكنولوجيا المعلومات

- عمل البنك خلال عام 2022 علي تحديث ورفع البنية التحتية للنظام المصرفي T24 "Core Banking System" اللازمة لتنفيذ "Digital Banking Platform" (حيث أن البنك بصدد بدء الخدمة خلال عام 2023) لتتواكب مع النمو السريع والتطوير التكنولوجي الذي ينشده البنك في المنظومة التكنولوجية وحتي يكون النظام قادر بشكل كامل علي تشغيل وتلبية المتطلبات المستقبلية التي تفي بالقدرات اللازمة للتحديث التقني والتوسع المستهدف سواء من ناحية عدد الفروع أو مقابلة تنوع الخدمات الرقمية والتطبيقات المصرفية الجديدة وتدعيماً لتوجهات الدولة للتحول إلي مجتمع غير نقدي.
- كما قام البنك خلال عام 2022 بتطوير نظم الحماية المعلوماتية الأمنية Information Security Platform الواردة وفقا للتعليمات الرقابية ولحماية واستقرار نشاط البنك ومعلوماته من أي قرصنة الكترونية Cyber Attack، لذا بدأ البنك في الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا الامن السيبرانى اللازمة لتشغيل الأنظمة الحالية ولتتماشى كذلك مع الأنظمة المستقبلية، الامر الذي بات من الضروري ضمانا لدرء اخطار التشغيل والاعمال التي قد تحدث لتقادم تلك الأنظمة.

تطوير رأس المال البشري

واستكمالا لهيكل الإصلاح والتطوير الذي كان أحد دعائم ركائزه وضع استراتيجية للاستثمار في العنصر البشرى

- قام مجلس إدارة البنك باعتماد الهيكل التنظيمي الرئيسي الجديد بما يتوافق مع استراتيجية البنك التوسعية وفتح المجال للعاملين للترقي.
- كما تم تحديث هيكل المرتبات وفقاً لدراسة أعدتها شركة HAY-Korn & Ferry ليتماشى مع البنوك المثيلة في السوق المصرفية وذلك حفاظاً على الخبرات الموجودة إضافة إلى إمكانية جذب خبرات متميزة خارجية.
- ايضاً تم إعادة هيكلة العمالة حيث وافق مجلس الإدارة على تنفيذ برنامج قياس وتقييم الكفاءات والمهارات "Assessment" للعمالة الحالية وتسكينهم "Optimum Allocation" وفقا لمهاراتهم وامكانياتهم لتعظيم الاستفادة من خبراتهم والعمل على تطوير وتنمية مهاراتهم من خلال دورات تدريبية عملية وعلمية Training Course & On Job Training واسفر ذلك على إعادة توزيع العمالة Reallocation للوظائف المناسبة لقدراتهم ، هذا بالإضافة إلى التدعيم بعناصر فعالة على علم بمستجدات وتطور الصناعة المصرفية الخدمية ومن أفضل الكفاءات في السوق المصرفي وذلك للارتقاء ورفع مستوى العمل ونقل الخبرات مع ضمان استمرار العمل بكفاءة وفقا لأفضل المعايير المصرفية.

رئيس مجلس الإدارة

التنمية المجتمعية

- إيماناً من البنك بأهمية التنمية المجتمعية فإن من أهم القيم والمبادئ لبنك الاستثمار العربي السعي جاهداً بأن يكون دائماً عضواً مسئولاً وفعالاً في المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية والتركيز على الدور المجتمعي المستدام وليس المردود الاقتصادي فقط وذلك من خلال مؤسسته الاجتماعية (مؤسسة بنك الاستثمار العربي للتنمية المجتمعية) الذراع التنموي للبنك حيث يساهم في العديد من مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية ودعم الفئات الأكثر احتياجا وكذا المساهمة في المجالات الخاصة بالتعليم والصحة.

- وفي ختام كلمتي هذه أتشرف بأن أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد "وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية" لدعمها الدائم للبنك وللسادة المساهمين المجموعة المالية هيرميس القابضة وصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي وبنك الاستثمار القومي وكذا للسادة أعضاء مجلس الإدارة وقيادات البنك وكل العاملين على مجهوداتهم الفعالة وتعاونهم معنا في سبيل تقدم البنك وكذا السادة مراقبي الحسابات مكتب ارنست ويونغ Ernest & Young ، ومكتب حازم حسن – KPMG مما كان له الأثر الإيجابي على نتائج أعمال البنك.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير،

رئيس مجلس الإدارة

م. طارق قابيل محمد عبد العزيز قابيل

BANK